الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الادارة المالية

Dr . Salama Fathi

مقدمة فى الادارة المالية

وتعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المنشأة . فلا يمكن لأية منشأة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من وظائف المشروع دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الانفاق المتنوعة . ولهذا فالوظائف الثلاث للمشروع ـ الإنتاجية والتسويقية والمالية ـ تعتبر الدعامة الأساسية التي يعتمد عليها نشاط المشروع لتحقيق أهدافه .

ويتضح عند دراسة الوظائف الثلاث السابقة أنه لا توجد صعوبات كبيرة عند تحديد مجال كل من وظيفتي الانتاج والتسويق ، ولكن الصعوبة تظهر عند محاولة تحديد وتمييز نطاق الوظيفة المالية . ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات الإنتاجية والتسويقية يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية . فكل أنواع العمل في مجالي الانتاج والتسويق وغيرها من وظائف تنطوي كلها تقريباً بطريق مباشر ـ أو على الأقل بطريق غير مباشر ـ على عملية الحصول على الأموال وإستخدامها

ماهى الادارة المالية

المالية تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمشروع وإدارة هذه الاموال . وهذا المدخل يعتبر المدخل التقليدي الذي ساد الدراسة الأكاديمية للادارة المالية . وتتركز الدراسة فيه على كيفية الحصول على الأموال مع مناقشة مصادر هذه الأموال والعلاقات القانونية والمحاسبية بين المشروع وتلك المصادر ، بما في ذلك إعادة توزيع الدخل والأصول بين هذه المصادر . ومن الناحية الإقتصادية فإن هذا المدخل للإدارة المالية يفترض أن الطلب على رأس المال وقرارات الانفاق التي تسبب هذا الطلب تتحدد في مكان آخر داخل المنشأة ، وأن دور السياسة المالية يقتصر على تحديد أفضل طريقة للحصول على هذه الأموال من خليط المصادر المتاحة .

ماهى الادارة المالية

هو الإستخدام الحكيم للأموال ، وأن العملية الأساسية التي تنطوي عليها هي المقارنة الرشيدة بين مزايا الإستخدامات المحتملة وبين تكلفة المصادر البديلة المحتملة ، بحيث يمكن تحقيق الأهداف المالية الشاملة للمشروع . ويفترض هذا المدخل أن الإقتراحات المتعلقة بإستخدام الأموال تعتبر من المعطيات ، وكذلك الظروف الحاضرة والمتوقعة الخاصة بالتكنولوجيا وأسواق كل من السلع والخدمات ورأس المال . وعلى ضوء هذه المعطيات فإن وظيفة الإدارة المالية هي مراجعة ورقابة القرارات الخاصة بتوجيه أو إعادة توجيه الأموال إلى الاستخدامات الجديدة أو القائمة بالفعل . وبالتالي فان الإدارة المالية ـ بالإضافة إلى الحصول على الأموال ـ تهتم مباشرة بالإنتاج والتسويق وغيرهما

تعريف الادارة المالية

تعرف الإدارة الماليّة بأنّها استراتيجيات التخطيط، والتنظيم، والتطبيق، والمتابعة، لجميع الإجراءات الماليّة الّتي تتم في المشروع أو المُنشأة، كما تُشير إلى طرق تطبيق أُسُس مبادئ الإدارة على أُصول المشروع من جميع جوانبه بالإضافة إلى الجانب المادّي، على النحو الآتي:الحفاظ على الإمدادات المادية الكافية للمشروع. التأكد من حصول المُساهمين في المشروع على نصيبهم من الأرباح. استخدام المال بالشكل الصحيح والفعّال لمصلحة المشروع. إتاحة فُرص آمنة للاستثمار في المشروع. القدرة على اتّخاذ القرارات مثل :-

القرارات الاستثمارية

لقرارات المالية: كالقرارات الّتي تتعلق بزيادة مصادر تمويل المشروع، ومُدّة التمويل، وتكلفته، ومقدار العائدات من هذا التمويل.

قرارات توزيع الأرباح: وهي القرارات الّتي يتّخذها المُدير المالي للمشروع من خلال توزيع مقدار صافي الربح النهائي

رباح المُساهمين: بحيث يتم تحديد مقدار الربح لكل مُساهم بناءً على عدد الأسهم المُشارك بها. الأرباح المُحتجَزة: بحيث يتم توزيع هذا النوع من الأرباح إمّا من خلال التوسُّع بالمشروع أو إنشاء مشاريع جديدة

ماهى الادارة المالية

إذا أعيد تعريف نطاق الإدارة المالية لكي يغطي القرارات الخاصة بكل من الحصول على الأموال وإستخدامها فمن الواضح أن المضمون الرئيسي للموضوع ينبغي أن يهتم بكيفية قيام الإدارة المالية بوضع أحكامها المتعلقة بما إذا كانت المنشأة ينبغي أن تحافظ على ، أو تخفض ، أو تزيد من إستثماراتها في كل أنواع الأصول التي تتطلب أموال المنشأة . وهذا بدوره يستلزم أساساً مقبولاً للإجابة على الأسئلة الثلاث الآتية :

١ ـ ما هي الأصول المحددة التي ينبغي على المنشأة الحصول عليها ؟
٢ ـ ما هو الحجم الكلي للأموال التي يحتاجها المشروع ؟
٣ ـ ما هي مصادر تمويل هذه الإحتياجات ؟

هدف الادارة المالية

يتضح مما سبق، أن إهتمام الإدارة المالية الأساسي منصب على تلك القرارات والتصرفات التي لها تأثير على قيمة المنشأة ، وعلى كيفية تعظيم هذه القيمة . وقد رأينا أن قيمة المنشأة تتوقف على تدفقات الإيرادات المتوقع تحقيقها في المستقبل وهي ما يطلق عليها « الربحية » ، وكذلك على درجة المخاطرة التي تصاحب هذه التدفقات . فمثلاً إذا كان الإيراد المتوقع لمشروعين أ ، ب هو ١٠٠٠٠ جنيه سنوياً لكل منهما ولفترة زمنية غير محدودة ، وكان نشاط المشروع « أ » هو القيام بشراء سندات حكومية وأرباحها تتكون من الفائدة السنوية المدفوعة ، وكان نشاط المشروع ب هو التنقيب عن البترول في البحار والمحيطات ، فلا شك أن « القيمة السوقية » للمشروع أ ـ بسبب إنخفاض درجة المخاطرة ـ تكون أكبر كثيراً من قيمة المشروع ب ، وهذا يعني أن الثمن الذي قد يكون السوق مستعداً لدفعه لشراء المشروع أ هو ١٥٠٠٠٠ جنيه ، في حين أنه لا يكون مستعداً أن يدفع اكثر من ١٠٠٠٠٠ جنيه في المشروع ب بسبب إرتفاع درجة المخاطرة فيه .

اهداف الادارة المالية

ابرز أهداف الإدارة المالية

تحسين الربح

، أي أن يكون الفرق بين ربح المشروع ومصروفاته كبير إمّا بزيادة الربح أو بتقليل المصروفات، ويُمكن زيادة الربح عن طريق رفع السعر دون إلحاق الضرر بالزبون، أو التأثير على مدى احتياجات السوق للسلعة، أو استغلال مرونة سعر السلعة في السوق وزيادة الكمية المعروضة للبيع

تحسين السيولة

هي قُدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته في وقتها، وكُلّما زاد الفرق بين الأصول الجارية والالتزامات الحالية كان تقدُّم ونموّ المشروع أفضل

المتابعه المالية :

حيث يكون المُدير المالي على اطلاع بكامل المُستجدّات والحركات الماليّة للمشروع، وعلى دراية بكامل مصروفاته للتمكُّن من التعديل على أيٍّ منها وتقليلها إن أمكن، وذلك للوصول إلى أعلى ربح مُمكن

التخطيط

ذلك من خلال وضع خطط، وأهداف مُستقبلّة بهدف الوصول لها من أجل الحصول على أعلى ربح مُمكن، وأقل مصروف

اهمية الادارة المالية

- تمكين القائمين على المشروع من إدارة المال بالشكل الصحيح.
- تُساعد الإدارة الماليّة أصحاب المشروع والقائمين عليه على التخطيط، والحصول على الأموال.
- تحسين الاستخدام الفعّال للمال الموجود، وتخصيص المال المُكتَسب.
- تطوير قدرة اتّخاذ قرارات ماديّة الصعبة. تحسين دخل المشروع.
- تعزيز القيمة الكُلية للسلعة أو الخدمة الّتي يوفّرها المشروع.
- توفير الثبات الاقتصادي.
- تحفيز الموظفين في المشروع على توفير المال، ممّا يُشجّعهم على إدارة شؤونهم الماديّة.

وظائف الادارة المالية

-

التخطيط المالي :

يشمل وضع الأهداف المالية وتطوير استراتيجيات لتحقيقها، مع الأخذ في الاعتبار الميزانيات والموارد المتاحة .

* **إدارة رأس المال** تهدف إلى توجيه كيفية استخدام الموارد المالية بكفاءة لزيادة الربحية وتحقيق أهداف المؤسسة .

•إعداد التقارير المالية :

تشمل إعداد تقارير دورية ودقيقة عن الأداء المالي للمؤسسة، مما يساعد في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء .

•اتخاذ القرارات المالية :

تعتمد على تحليل البيانات المالية لاتخاذ قرارات استراتيجية تؤثر على مستقبل المؤسسة، مثل قرارات الاستثمار والتمويل .

• .

وظائف الادارة المالية

•تحليل البيانات المالية :

يشمل فحص البيانات المالية لتقييم الأداء المالي الحالي والمساعدة في التنبؤ بالمستقبل، وفقا لتقارير مالية مفصلة وتحليلات للأرقام والبيانات من المجموعة الدولية لخدمات التدريب .

•الرقابة على النفقات :

تتضمن وضع آليات لمراقبة ومراجعة النفقات لضمان عدم تجاوز الميزانية وتحقيق الكفاءة .

•إدارة التدفقات النقدية :

تهدف إلى ضمان توفر السيولة النقدية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية للمؤسسة .

•اختيار مصادر التمويل :

يتضمن تحديد أفضل مصادر التمويل المناسبة للمؤسسة، سواء كانت من خلال التمويل الذاتي أو الاقتراض، مع الأخذ في الاعتبار التكاليف والعائد المتوقع .

مكان الادرة المالية فى الهيكل التنظيمى

والطرق التي تتبعها المنشآت المختلفة في تنظيم الوظيفة المالية تختلف اختلافاً ملحوظاً . ففي المشروعات الصغيرة نجد أن صاحب المشروع أو مديره (عادة يجمع بين الصفتين) هو المسئول الوحيد عن الإنتاج والتسويق والتمويل وأحياناً عن المزيد من الوظائف الأخرى، أما في المنشآت المتوسطة والكبيرة فعادة ما توجد إدارة مستقلة تتولى الشئون المالية . ويطلق على هذه الادارة إسم الإدارة المالية . كما يطلق على رئيسها عادة إسم المدير المالي .

التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر

لكي يتمكن المدير المالي من دفع وسداد الالتزامات المالية عندما يحل أجلها ، ينبغي عليه تركيز الاهتمام على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة . فإذا توقع زيادة في الاحتياجات النقدية فإنه ينظر إلى الفائض النقدي (الذي ينتج عن زيادة التدفق الداخل عن التدفق الخارج) ، هذا إذا كان يأمل في تمويل هذه الاحتياجات الزائدة من داخل المشروع دون الالتجاء إلى مصادر خارجية .

التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر

واذا قام المدير المالي بإعداد تنبؤ لما يتوقعه من تدفقات نقدية فهذا ما يطلق عليه اسم الميزانية التقديرية النقدية Cash Budget والتي ستكون موضوع دراستنا في فصل قادم . وقد يقوم أيضاً بإعداد قائمة للمقبوضات والمدفوعات النقدية Cash Receipts and Disbursments ، والتي لا تخرج عن كونها سجل لجميع العمليات النقدية طبقاً للمصادر والاستخدامات الرئيسية . والفرق بين المقبوضات والمدفوعات النقدية أو بعبارة أخرى بين التدفق الداخل والتدفق الخارج يمثل التغير الذي طرأ على رصيد النقدية خلال هذه المدة السابقة .

التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر

واذا قام المدير المالي بإعداد تنبؤ لما يتوقعه من تدفقات نقدية فهذا ما يطلق عليه اسم الميزانية التقديرية النقدية Cash Budget والتي ستكون موضوع دراستنا في فصل قادم . وقد يقوم أيضاً بإعداد قائمة للمقبوضات والمدفوعات النقدية Cash Receipts and Disbursments ، والتي لا تخرج عن كونها سجل لجميع العمليات النقدية طبقاً للمصادر والاستخدامات الرئيسية . والفرق بين المقبوضات والمدفوعات النقدية أو بعبارة أخرى بين التدفق الداخل والتدفق الخارج يمثل التغير الذي طرأ على رصيد النقدية خلال هذه المدة السابقة .

التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر

تدفقات نقدية في الفترة الحالية تحمل لفترات أخرى

١ ـ بيع أصول ثابتة أو اصدار أوراق مالية أو سداد قروض: ان النقدية التي تحصل عليها المنشأة من بيع بعض أصولها الثابتة أو عن طريق اصدار أوراق مالية جديدة وكذا النقدية التي تقوم باستخدامها لسداد القروض، كل هذه العمليات النقدية لا تظهر إطلاقاً في حساب الأرباح والخسائر لأنها لا تعتبر إيرادات أو نفقات .

٢ ـ نفقات لا تخص الفترة المالية الحالية : تظهر في قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية الخاصة بالسنة الحالية بعض المدفوعات النقدية الخاصة بمصروفات مختلفة أو ضرائب أو كوبونات والتي في حقيقة الأمر تتعلق بسنة أخرى . ومثل هذه المدفوعات لن تظهر في حساب أرباح هذا العام بل ينبغي أن تظهر هذه العناصر في السنة التي استفادت من هذه النفقات .

التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر

٣ ـ شراء أصول ثابتة ومواد أولية وخامات . . . الخ : تقوم المنشأة بشراء ما تحتاجه من مواد أولية وخامات وأصول ثابتة ، وعند دفع قيمتها تظهر في قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية كتدفق خارج للنقدية . ولكن حساب الأرباح والخسائر لن يبين إلا تكلفة المواد والخامات التي استخدمت بالفعل ونصيب هذا العام من خدمات الأصول الثابتة المشتراة . أما الباقي من شراء هذه الأصول فيحمل لحساب الأرباح والخسائر الخاص بالسنوات المقبلة .

التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر

٤ ـ التحصيل النقدي : يدخل ضمن النقدية التي يتم تحصيلها هذا العام من حساب الذمم مبيعات تمت في فترة مالية سابقة ، أو مقابل خدمات لم تقدمها المنشأة بعد . ومثل هذه المقبوضات النقدية الحالية لا تخص الفترة الحاضرة بل يجب تحميلها إلى الفترات المالية التي تخصها .

التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر

تدفقات نقدية في فترات أخرى تحمل للفترة الحالية

١ ـ الاهلاك : يحمّل حساب الأرباح والخسائر الحالي بجزء معين من النقدية التي دفعت في الماضي في سبيل الحصول على الأصول الثابتة . وكما هو معروف فان التحميل يقوم على أساس تقدير المحاسب للحياة التشغيلية للأصل ثم تحديد نصيب الفترة الحالية .

٢ ـ الديون المعدومة : لا شك أن المنشأ ، ستفقد في فترات مستقبلة بعض النقدية من خزان الذمم نتيجة للديون المعدومة ، وحيث أن هذا لا يسبب تدفقاً نقدياً خارجاً ، فان الديون المعدومة لا تؤثر في قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية . أما المحاسب فانه يأخذ مثل هذه الخسارة المحتملة في الحسبان عن طريق تحميل حساب الأرباح الحالية بتقدير خسائر الديون المعدومة التي قد تظهر من عمليات هذا العام .

التغيرات فى الارصدة النقدية

ويلاحظ أن بعض التغيرات في التدفق النقدي داخل المنشأة قد يكون نتيجة لقوى خارجية لا يمكن للمدير المالي السيطرة عليها ، وأحياناً قد تحدث تغيرات أخرى بسبب تبديل أو تعديل السياسات المختلفة الخاصة بالمنشأة . وسنحاول الآن دراسة الأحداث أو التغيرات في السياسة والتي قد تسبب ارتفاع أو انخفاض مستوى الأموال في الخزان النقدي .

القوة الايرادية للمنشأة

عندما تقوم المنشأة بإستثمار جنيه في البضائع بالمخزن فانها تأمل أن يرجع هذا الجنيه إلى الخزان النقدي وفي صحبتة عدد من الملاليم . وتمثل هذه المليمات الإضافية المبالغ التي يبدي العملاء استعدادهم لدفعها فوق التكاليف التي دفعتها المنظمة بخصوص هذه المنتجات المباعة . وتزداد سعادة المنشأة بزيادة عدد الملاليم الإضافية التي تعود إليها مع كل جنيه . ويسود المشروع نفس الشعور كلما زاد عدد مرات دوران كل جنيه خلال نظام التدفق النقدي وذلك في فترة زمنية معينة . أي بعبارة أخرى ، تنبع سعادة إدارة المشروع من ناحيتين : (١) عدد الملاليم التي تعود في صحبة كل جنيه (الحافة) و (٢) عدد الرحلات التي يقوم بها كل جنيه خلال المدة المعينة (معدل الدوران) .

القوة الايرادية للمنشأة

وهناك ثلاثة أرقام يجب توافرها ـ على الأقل ـ حتى يمكن احتساب القوة

١ ـ المبيعات : ولا شك أنه من الأفضل استخدام صافي المبيعات بدلاً من اجمالي المبيعات الذي ينطوي عادة على بعض المردودات والمسموحات .

٢ ـ صافي الأصول العاملة وهي جميع الأصول (بعد استبعاد مخصصات الديون المشكوك فيها والاهلاك . . . الخ) التي تستخدم في عمليات المنشأة لتحقيق الإيراد العادي للعمليات . أما الأصول التي لا تشترك في العمليات العادية فيجب إستبعادها من هذه المجموعة . ومن أمثلة هذا النوع الاخير الأصول الثابتة التي تؤجر للغير ، والأوراق المالية التي تحتفظ بها المنشأة كاستثمار طويل الأجل .

٣ ـ صافي ربح العمليات : ويقصد به صافي الربح الذي تحققه الأصول العاملة . أي أننا عند الوصول إلى هذا الرقم نستبعد من صافي ربح المنشأة جميع عناصر الايرادات وكذا المصروفات التي لا تتعلق بالعمليات العادية للمنشأة .

التحليل المالى

تعتبر وظيفة التخطيط من أهم وظائف المدير المالي . وحتى يتمكن المدير المالي من وضع الخطط لا بد أن يكون قادراً على معرفة المركز المالي لمؤسسته ، فهو كالطبيب لا يمكنه أن يصف العلاج إلا بعد معرفته لحالة مريضه . فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع الامكانيات المالية للمنشأة . ومن ثم ينبغي على المدير المالي أن يعرف كيفية القيام بتحليل مركز منظمته ، وذلك قبل قيامه بتقدير إمكانياتها ومقدراتها . ولهذا سنبدأ بمناقشة موضوع التحليل المالي قبل التعرض لموضوع التخطيط المالي .

التحليل المالى

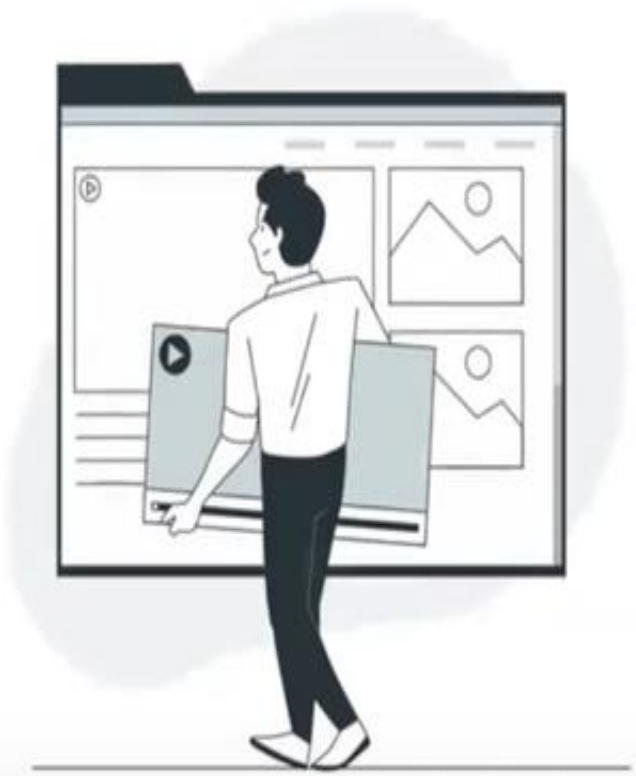

التحليل المالي الاستراتيجي هو عملية فحص البيانات المالية للمؤسسة باستخدام الأدوات والنسب المالية المتقدمة بهدف تقييم الأداء المالي وتحديد الفرص والمخاطر الاستراتيجية التي قد تؤثر على القرارات المستقبلية. يشمل هذا التحليل تحليل العوامل التي تساهم في زيادة القيمة المؤسسية على المدى الطويل، بما في ذلك تحديد المجالات التي تتطلب تحسينات وتوجيه الموارد لتحقيق النمو المستدام.

التحليل المالى

هو عملية تهدف إلى تقييم طُرق استثمار وتوظيف المال في الشركات، ودراسة الكفاءة والأرباح الناتجة عن عملياتها، وتعتمد على استخدام مجموعة من الوسائل، مثل تحليل النسب الماليّة؛ بهدف إدراك الفرص والمشكلات الخاصة بالاستثمار، ويُعرَّف التحليل الماليّ بأنّه دراسة خاصة بالمعلومات الماليّة لمنشأة أو مشروع معين؛ من أجل إدراك التدفقات النقديّة، والأرباح، والمصروفات

من التعريفات الأخرى للتحليل المالي هو تقييم المشروعات والأعمال المرتبطة مع التمويل؛ بهدف تحديد طبيعة أدائها وملاءمتها، وغالباً يُستخدم التحليل الماليّ لدراسة الحالة الماليّة للمنشأة، من حيث كونها مستقرة ومُربحة؛ من أجل تبرير الاستثمارات النقديّة الخاصة بها .

التحليل المالى

أهداف التحليل المالي يسعى التحليل الماليّ بصفته من الوسائل المهمة لكافة أنواع المنشآت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهمّها:

تحديد المركز الماليّ الخاص بالمنشأة .المُقارنة بين الوضع الماليّ الخاص بالمنشأة مع وضع المؤسّسات التي تعمل بالقطاع نفسه

.المُشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمال؛ من خلال تحقيق أعلى العوائد وأقلّ التكاليف

.استخدام سياسات ماليّة مُقترحة؛ من أجل تغيير الحالة الماليّة للمنشأة .

التحليل المالى

المساهمة في توجيه الأفراد من المستثمرين للمشاركة بالاستثمار في كافة المجالات الاستثماريّة

متابعة الأخطار الماليّة التي قد تواجه المنشأة؛ بسبب السياسة المستخدمة في التمويل

معرفة مُعدّل نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف والأرباح الخاصة بها

ادوات التحليل المالى

تحليل الهيكل الماليّ: هو ضمان وجود تمويل للحاجات دون حدوث تأثيرات في التوازن الماليّ، والمردوديّة الماليّة؛ من خلال الاعتماد على تطبيق مبدأ السيولة والاستحقاق، أو الفصل بين النشاطات الخاصة بالتحليل.

تقييم النشاط والنتائج: هو الاهتمام بطريقة تحقيق المنشآت للنتائج، والحُكم على مدى قدرة نشاطاتها في الوصول للأرباح؛ عن طريق استخدام أرصدة التسيير الوسيطة، وهي أرصدة تظهر المراحل التي تُشكّل الأسباب والنتائج؛ ممّا يُساهم باتخاذ القرارات الصحيحة.

تقييم المردوديّة: هي المقارنة بين النتائج المُحققة والطُرق المستخدمة في تحقيقها، وتُصنَّف بأنّها المؤشرات الأكثر موضوعيّة في عملية التقييم الخاصة بالأداء، وتُستخدم لاتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

تحليل التدفقات النقديّة: هو من أكثر أدوات التحليل تطوراً؛ حيث يُستخدم في التحليل الماليّ المتوازن، ويهتمّ بمتابعة أسباب الفائض أو العجز الماليّ في الخزينة، كما يحتوي على

خصائص التحليل المالى

يتميز التحليل الماليّ بالعديد من الخصائص ومنها:

يُعدّ التحليل الماليّ نشاطاً يسعى إلى تحويل البيانات الماليّة الخاصة بالقوائم الماليّة إلى مجموعة من المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.

يتضمن التحليل الماليّ كافة النشاطات في المستويات الإداريّة المتنوعة.

لا يعتمد التحليل الماليّ على بيانات محدودة من قائمة ماليّة واحدة، بل يشمل كافة القوائم الماليّة مثل الدخل والميزانيّة.

اهمية التحليل المالى

ان استخدام التحليل الماليّ بالمنشآت يُشكّل أهمية كبيرة لبيئة العمل فيها، وتُلخص هذه الأهمية وفقاً للنقاط الآتية:

مساعدة الإدارة على وضع الأهداف؛ ممّا يساهم في إعداد الخُطط المناسبة لتنفيذ النشاط الاقتصاديّ.

دعم الإدارة في تصحيح الأخطاء أثناء حدوثها؛ من خلال تزويدها بالوسائل التصحيحيّة المناسبة.

اكتشاف فرص جديدة للاستثمار.

يُعدّ هذا التحليل أداةً تساعد على دعم فعالية التدقيق. المساهمة في تشخيص الوضع الماليّ الخاص بالمنشأة.

معرفة مدى قدرة المنشأة في الحصول على القروض وسداد قيمتها.

اهمية التحليل المالى

وينقسم موضوع تحليل القوائم المالية إلى قسمين رئيسين : الأول ، تحضير وإعداد القوائم المالية المختلفة ، والثاني دراسة وتحليل هذه القوائم . وعادة يقوم بالقسم الأول المحاسبون ، وأهم ما يعدوه من القوائم المالية هما قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتائج العمليات (حساب الأرباح والخسائر) . ويتركز اهتمام الادارة المالية على كيفية فهم مضمون هذه القوائم المالية ، وهذا يستلزم ضرورة تحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة ، والذي على أساسه يحدث التخطيط السليم لسياسات المستقبل .

استخدامات التحليل المالى

ويستخدم التحليل المالي للوصول إلى قائمة طويلة من الأغراض المختلفة أهمها الآتي :

١ ـ معرفة المركز المالي للمنشأة .

٢ ـ تحديد المركز الائتماني للمنشأة .

٣ ـ الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمشروع .

٤ ـ اختبار مدى كفاءة العمليات المختلفة .

٥ ـ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .

٦ ـ معرفة مركز الشركة في قطاعها المعين .

٧ ـ تخطيط السياسات المالية للمنشأة .

٨ ـ الحكم على مدى كفاءة إدارة المنشأة .

خطوات التحليل المالى

خطوات التحليل المالي :

يتم تحليل القوائم على ثلاث خطوات رئيسية هي :

١ ـ التصنيف .

٢ ـ المقارنة .

٣ ـ الاستنتاج .

خطوات التحليل المالى

ويتناول القائم بعملية التحليل الأرقام التي تحويها القوائم المالية بالتصنيف ، أي يقوم بتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام الى جزئياتها التي تتكون منها ، ووضع هذه الجزئيات بعضها مع البعض الآخر في مجموعات متجانسة . والغرض الاساسي من هذه الخطوة الأولى هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالخطوة الثانية وهي المقارنة . ففي هذه الخطوة يقوم المحلل بمقارنة الأرقام الجزئية بعضها البعض ، ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية . وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي بين الارقام . والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة ، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية . يضاف إلى ذلك أنها قد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة .

خطوات التحليل المالى

ويمكن القيام بالتحليل المالي عن طريق إستخدام عدد كبير من الطرق والاساليب ، ولكننا سنقتصر في دراستنا على الاساليب الثلاثة الآتية :

١ ـ الدراسة المقارنة للقوائم المالية .

٢ ـ قائمة الأموال .

٣ ـ النسب المالية .

النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بالنسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمشروعات والحكم على نتائج أعمالها . وتقوم هذه الطريقة على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم ولا يقدم لنا معلومات مفيدة . ولكن تظهر أهمية هذا الرقم إذا قورن بغيره من الأرقام أو نسب إليها . فمثلاً رقم النقدية لوحده لا أهمية له ، ولكن دلالة هذا الرقم تصبح واضحة عند مقارنته بمجموع الأصول المتداولة ، أو بمجموع الأصول ، أو مجموع الخصوم المتداولة . ومن الناحية الأخرى إذا قلنا أن نسبة التداول هي ٣ : ١ مثلاً ، كان معنى ذلك أن مجموع الأصول المتداولة يبلغ ثلاثة أضعاف مجموع الخصوم المتداولة . وهذه النسبة تعطي صورة واضحة لمركز المنشأة المتداول ، ولا شك أن هذه الصورة أكثر أهمية من مجرد سرد الأصول المتداولة ورقم الخصوم المتداولة .

النسب المالية

وعلى هذا الأساس تكون المنشأة في مركز مالي سليم إذا كان هناك تناسب بين مختلف أنواع الأصول والخصوم ، وأيضاً بين مختلف أنواع المصروفات والإيرادات ، وهذا التناسب يختلف تبعاً لمرور الوقت وأيضاً تبعاً لطبيعة المشروع . وبالتالي يجب تتبع الإتجاهات ومراقبة التغيرات التي تحدث في المركز المالي للمشروع بمضي الوقت ، أي بعبارة أخرى مقارنة

النسب بين سنة وأخرى . وكذلك ينبغي مقارنة العلاقة بين الأصول والخصوم ، والإيرادات والمصروفات بمثيلاتها في المشروعات المنافسة وبالمعايير الخاصة بفرع النشاط الذي تعمل فيه المنشأة موضع الدراسة والتحليل .

النسب المالية

حتى تعرف سيولة اى مؤسسة يمكنك النظر على أصولها المتداولة.. ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن الأصول المتداولة هي التي تعبر عن النقود أو ما يمكن تحويله إلى النقود. وكل الممتلكات القصيرة الأجل التي لا تستمر أكثر من عام يمكنها أن تكون أصل متداول حتى تستطيع المؤسسة التصرف فيه.

ومن المتعارف عليه أن الأصول المتداولة تكون في المركز المالي للمنشأة لذلك يمكن معرفة سيولة المؤسسة بالنظر إلى مركزها المالي ومعرفة تصنيفها أيضًا وأنواعها المختلفة. وتعبر أيضًا عن القدرة المالية للمنشأة ما إذا كانت تستطيع إنفاق المدفوعات الخاصة بها أم لا.

لذلك فى هذا المقال سنتعرف بالتفصيل عن تعريف الأصول المتداولة وأنواعها وكيف يمكننا حسابها والفرق بينها وبين **الأصول الثابتة** وكل الأسئلة المرتبطة بالأصول المتداولة.

ما هي الأصول المتداولة؟

تعتبر ممتلكات شخصية لأي مؤسسة ولكن هي الممتلكات التي لا تدوم أكثر من عام أى قصيرة الأجل. وهي الأصول السهل تحويلها إلى نقدية. ويتم وضع الأصول المتداولة في المركز المالي بالترتيب حسب السيولة. بمعنى أن الأصل ذو السيولة الأعلى يتم وضعه في المركز المالي أولًا. وتعتبر عنصر أساسي لـ **رأس المال العامل** للمنشأة.

وتعبر الأصول المتداولة عن القدرة المالية للمنشأة ما إذا كانت قادرة على تسديد المدفوعات والفواتير وجميع نفقاتها. دائمًا المستثمرون ينظرون إلى المركز المالي الخاص بالمنشأة وذلك لمعرفة الأصول المتداولة والثابتة أيضًا، حيث ذلك يكون مصدر الأمان لهم.

انواع الاصول المتداولة

النقود وما يشبه	الحسابات الجارية فى البنوك - أذونات الخزينة - حسابات التوفير - الحوالات المالية. وكل هذه العناصر تقع تحت بند النقود وحكمها أى يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدي
الاستثمارات قصيرة الأجل	وهي الاستثمارات المؤقتة بمعنى يمكن تصفيتها خلال عام واحد فقط.. ومثال على ذلك الأوراق المالية وهي: الأسهم - السندات الحكومية - شهادات الإيداع
حسابات القبض الجارية	وتعتبر هي الأموال المستحقة لدى العملاء للسلع والخدمات التي تم تسليمها.. وهي النقدية المستحقة للمنشأة لدى العملاء
المخزون	يعتبر المخزون من الأصول الجارية (المتداولة) للمنشأة ويمكن تصنيفها كما يلي: المواد الخام ومنتجات قيد التنفيذ والمنتج النهائي
المصروفات المدفوعة مقدمًا	المؤسسة تقوم بدفع مصروفات في مقابل الحصول على منتجات أو سلع. ويعتبر هذا الأصل الوحيد الذي لا يتم قياسه على حسب السيولة.. ولكنها مصروفات يتم دفعها تجنبًا لإنفاق أموال في المستقبل. مثال: الضرائب المدفوعة مقدمًا - التأمينات

انواع الاصول المتداولة

1- النقود وما يشبهها:

أى مؤسسة تمتلك سيولة من الأموال ولكن ما الذي يعتبر فى حكم النقود ويعتبر أصل متداول؟

يمكن أن يكون الحسابات الجارية فى البنوك - أذونات الخزينة - حسابات التوفير - الحوالات المالية.

وكل هذه العناصر تقع تحت بند النقود وحكمها أى يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية.

2- الاستثمارات قصيرة الأجل:

وهي الاستثمارات المؤقتة بمعنى يمكن تصفيتها خلال عام واحد فقط.. ومثال على ذلك الأوراق المالية وهي:

الأسهم - السندات الحكومية - شهادات الإيداع.

3- حسابات القبض الجارية:

وتعتبر هي الأموال المستحقة لدى العملاء للسلع والخدمات التي تم تسليمها.. وهي النقدية المستحقة للمنشأة لدى العملاء.

انواع الاصول المتداولة

4- المخزون:

يعتبر المخزون من الأصول الجارية (المتداولة) للمنشأة ويمكن تصنيفها كما يلي:

- المواد الخام
- منتجات قيد التنفيذ
- المنتج النهائي.

ويعتبر المخزون من أهم الأصول المتداولة فى حالة وجود مبيعات كبيرة وبذلك يتم تحويل المخزون إلى نقدية بسهولة.

5- المصروفات المدفوعة مقدمًا:

المؤسسة تقوم بدفع مصروفات في مقابل الحصول على منتجات أو سلع. ويعتبر هذا الأصل الوحيد الذي لا يتم قياسه على حسب السيولة.. ولكنها مصروفات يتم دفعها تجنبًا لإنفاق أموال في المستقبل.

مثال: الضرائب المدفوعة مقدمًا - التأمينات.

انواع الاصول المتداولة

ما هو الفرق بين الأصول المتداولة والغير متداولة؟

يمكن اختصار الفرق بين الأصول المتداولة والأصول الغير متداولة في أن الأصول المتداولة هي أصول يمكن تحويلها لنقد في فترة زمنية قصيرة، وتدعم العمليات التشغيلية قصيرة الأجل، بينما الأصول الغير متداولة يمكن تحويلها لنقد في فترة زمنية كبيرة وتدعم العمليات التشغيلية طويلة الأجل.

- **الأصول المتداولة:** هي الممتلكات التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة ولا تستمر أكثر من عام (قصيرة الأجل)
- **الأصول الغير متداولة (الثابتة):** هي الممتلكات التي تستخدمها المؤسسة لزيادة الدخل وتستخدمها لعملية الإنتاج ولا يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة. وتستمر لأعوام كثيرة (طويلة الأجل)
- **أمثلة للأصول المتداولة:** النقدية - المخزون - حسابات القبض - الأوراق المالية - شهادات الإيداع - التأمينات المدفوعةمقدمًا.
- **أمثلة الأصول الغير متداولة (الثابتة):** الأراضي - المباني - الآلات والمعدات - الأثاث

النسب المالية

أولاً : نسب السيولة

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل ، والتعرف على درجة تداول عناصره . والغرض الأساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماتها الجارية . ويجب دفع الإلتزامات الجارية من الأصول النقدية (النقدية وشبه النقدية أي الاستثمارات المؤقتة) ، أو التدفق العادي للنقدية الناتج عن المبيعات النقدية وتحصيل الذمم . ومن ثم يصبح من الضروري الإحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة حيث أن الأمر يحتاج لفترة زمنية قد تطول لتحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي إلى نقدية .

نسب السيولة

نسبة السيولة

مثل نسبة السيولة السريعة والنسبة الحالية، والتي تُستخدم لتحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

الجدول رقم (٤ - ١)

الميزانية العمومية الإيضاحية في ٣١/١٢/ . . .

الأصول			الخصوم ورأس المال		
نقدية	١٠٠٠٠		موردون	٢٢٠٠٠	
استثمارات مؤقتة	٣٠٠٠٠		بنوك	٣٠٠٠٠	
ذمم	٤٠٠٠٠		مستحقات	٨٠٠٠	
مخزون سلعي	٦٠٠٠٠		مجموع الخصوم المتداولة		٦٠٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة		١٤٠٠٠٠	قرض طويل الأجل ٥٪		١٤٠٠٠٠
أصول ثابتة	٣٦٠٠٠٠		رأس المال المدفوع	١٢٠٠٠٠	
ناقص الاستهلاك	١٠٠٠٠٠		أرباح محجوزة	٨٠٠٠٠	
صافي الأصول الثابتة		٢٦٠٠٠٠			٢٠٠٠٠٠
		٤٠٠٠٠٠			٤٠٠٠٠٠

نسب السيولة

وأول خطوة في هذه المرحلة ترمي إلى دراسة صافي رأس المال العامل أي الفرق بين مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة . ومن المثال الإيضاحي نجد أن صافي رأس المال العامل = ١٤٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ جنيه . وهذا المبلغ في حد ذاته لا يمكننا من الحكم على كفايته أو عدم كفايته ، ومن ثم فلا بد من التحليل الأكثر دقة وعمقاً .

نسبة التداول

١ ـ نسبة التداول

وهي عبارة عن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة . وهي من أقدم النسب وأوسعها انتشاراً ، وتستخدم كاختبار أولى وجوهري لمقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية بسرعة وبدون صعوبات . ولقد جرى العرف على اعتبار ٢ : ١ نسبة التداول النموذجية . ولكن من الخطأ استخدام هذا الحد الأدنى للحكم على كفاية رأس المال العامل بدون دراسة حالة المنشأة المعينة . ويرجع ذلك إلى أن مقدار رأس المال العامل وحجم نسبة التداول نفسها يتوقفان على عدد كبير من العوامل المختلفة . وليس من الغريب أن تتوفر لمنشأة ما هذه النسبة النموذجية ومع ذلك نجدها في حالة إعسار مالي . وبالتالي لا يمكن وضع نسبة تداول معينة واعتبارها نسبة نموذجية لكل أنواع المشروعات .

نسبة التداول

وعند مقارنة مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها المتداولة يفترض أحياناً أن المنشأة التي لديها مقدار أكبر من صافي رأس المال العامل تتمتع بسيولة أكبر وبالتالي بمقدرة أعظم على الدفع . ولكن مثل هذا الافتراض كثيراً ما يكون بعيداً عن الصحة لأن قياس السيولة هو العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وليس الفرق بينهما . ومن ثم فإن نسبة التداول وليس مقدار صافي رأس المال العامل هو مقياس القدرة على سداد الإلتزامات الجارية .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{١٤٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠} = ١ : ٢,٣$$

وتعتبر النسبة السابقة مرضية بمقارنتها بالنسبة النموذجية ٢ : ١ ، وتشير نسبة تداول ١ : ٢,٣ إلى أن المنشأة ما زال في مقدرتها دفع التزاماتها الجارية بالكامل حتى إذا لم تتمكن إلا من تحقيق ٤٢,٩ ٪ من قيمة أصولها المتداولة .

نسبة السيولة

وهي عبارة عن نسبة الأصول سريعة التداول إلى الخصوم المتداولة . وللوصول إلى هذه النسبة ينبغي تقسيم الأصول المتداولة إلى نوعين (١) أصول سريعة التداول كالنقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم . و (٢) أصول متداولة أقل سيولة ويمثلها المخزون السلعي . وسبب إستبعاد المخزون السلعي يرجع إلى أنه يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه ، كما أن هناك احتمالاً في عدم التمكن من بيعه بالمرة .

نسبة السيولة

وتعتبر النسبة ١ : ١ أقل نسبة نمطية للحكم على المركز الجاري للمشروع . ومرة أخرى نكرر القول بأنه لا يمكن اعتبار رقم معين كنسبة نموذجية نظراً لإختلاف الظروف من سنة لأخرى ، وأيضاً من صناعة لأخرى . ومن ثم يجب دراسة كل حالة على حدة وبالتفصيل لأن من المحتمل أن يكون الجزء الاكبر من الذمم غير سائل .

نسبة السيولة =

$$\frac{\text{الأصول السريعة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{\text{الأصول المتداولة ـ المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$= \frac{١٤٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠} = \frac{٨٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠} = ١ : ١,٣$$

نسبة السيولة السريعه

٣ ـ نسبة السيولة السريعة

وهي عبارة عن نسبة النقدية وشبه النقدية (السندات الحكومية) إلى الخصوم المتداولة . وتقدم هذه النسبة مقياساً للسيولة لا يأخذ في الإعتبار الذمم والزخزون السلعي . أو بعبارة أخرى ، يقتصر هذا المقياس على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريباً لأي إنكماش في القيمة عند التصفية . والنسبة النموذجية هنا هي ١ : ١ أي نفس النسبة المستخدمة في حالة نسبة السيولة .

سرعه دوران النقدية

٤ ـ سرعة دوران النقدية

وهي عبارة عن خارج قسمة المبيعات السنوية على النقدية زائد شبه النقدية . وتبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية عند قيام المنشأة بعملياتها خلال السنة . وترجع قيمة هذا المقياس إلى اهتمامه بدافع المعاملات عند حيازة النقدية فارتفاع سرعة الدوران يعني الاستخدام الفعال للنقدية لتسهيل المعاملات المختلفة .

وليس هناك نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية ، ولذا ينبغي القيام بالمقارنات بين المنشأة وبين المنشآت المماثلة . يضاف إلى ذلك أن التغيرات التي تحدث لهذه النسبة خلال السنين تقدم للمدير المالي مقياساً للكفاية في إستخدام النقدية .

$$\text{سرعة دوران النقدية} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{النقدية + شبه النقدية}} = \frac{٦٠٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠} = ١٥ \text{ مرة}$$

تحليل القوائم المالية لتحديد الفرص والمخاطر الاستثمارية

- تحليل القوائم المالية هو عملية فحص وتقييم بيانات الشركة المالية لفهم أدائها ووضعها المالي، وإمكانات نموها المستقبلي.
- يشمل ذلك مراجعة وثائق مالية رئيسية مثل قائمة الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية، لاستخلاص رؤى ذات مغزى.
- لا يقتصر الهدف من هذا التحليل على قراءة الأرقام، بل يتعداه إلى تفسيرها بطريقة تدعم اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة سواء كان صاحب شركة يفكر في التوسع، أو مستثمر يقيّم المخاطر، أو جهة تمويل تبحث في الجدارة الائتمانية، فإن تحليل القوائم المالية يوفر الأساس لاتخاذ قرارات سليمة.

تحليل القوائم المالية لتحديد الفرص والمخاطر الاستثمارية

لماذا تحليل القوائم المالية مهم؟

يُعد تحليل القوائم المالية ضروري لأنه يحوّل البيانات المالية الخام إلى رؤى واضحة وقابلة للتنفيذ. من دونه، يصبح اتخاذ القرار أقرب إلى التخمين. من أهم الأسباب التي تبرز أهميته:

- **اتخاذ قرارات مبنية على حقائق**

  يوفر التحليل المالي المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية مثل التوسع أو خفض التكاليف أو الاستثمار.

- **تقييم الأداء**

  يُستخدم لقياس أداء الشركة مع مرور الوقت وفقًا لمعايير مالية موضوعية.

- **الكشف المبكر عن المخاطر**

  يتيح رصد مؤشرات الخطر مثل تراجع التدفقات النقدية أو ارتفاع الديون قبل تفاقمها.

- **متابعة الصحة المالية**

  النسب المالية والاتجاهات تعطي صورة دقيقة عن السيولة، والربحية والكفاءة، والملاءة.

- **تعزيز ثقة المستثمرين والممولين**

  يعكس التحليل الجيد الشفافية والسيطرة المالية، مما يعزز الثقة في الشركة.

ادارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر المالية هي عملية تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة، وتطبيق استراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر. المخاطر المالية تشمل التغيرات في أسعار الفائدة، تقلبات السوق، تقلبات العملات، والمخاطر الائتمانية وغيرها. تهدف إدارة المخاطر المالية إلى تقليل التأثيرات السلبية لهذه المخاطر على رأس المال والأرباح من خلال تبني استراتيجيات وقائية تضمن استدامة المؤسسة في بيئة اقتصادية غير مستقرة.

مفهوم المخاطر المالية

يرى الخبراء أن المخاطر المالية هي العجز عن دفع أو سد الديون المستحقة على الشركة أو المؤسسة، وذلك قد يكون نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي، وتغير أسعار العملات والصرف، بينما يشير البعض إلى أن المخاطر المالية قد تكون تهديدًا لحدوث خسائر مالية محتملة في الأسواق.

وبشكل عام، يمكن تلخيص مفهوم المخاطر المالية على أنها أحد أبرز المخاطر التي قد تواجه المؤسسات والشركات، وهي متعلقة بالركود الاقتصادي والخسائر في الأسواق المالية، وهي تحدث نتيجة زيادة الضرائب أو تغير أسعار العملات والفائدة، وهو ما قد يؤدي إلى عدم قدرة الشركة على سداد الديون والمستحقات أو تغطية التزاماتها وتكاليف أنشطتها.

انواع المخاطر المالية

المخاطر السياسية

دائما ما نسمع عن تأثير السياسة على الاقتصاد والعكس صحيح، وهنا يمكن التأكيد على أن القرارات والأوضاع السياسية في الدول قد تؤثر على المؤسسة وأنشطتها، حيث أن الإجراءات السياسية قد تؤدي إلى خسائر ومخاطر مالية للأفراد والمؤسسات.

مخاطر قانونية

وهي تحدث نتيجة تطبيق قانون أو تغيير نظام قانوني، وهو ما قد يؤدي إلى مخاطر مالية في الشركات العاملة في قطاع معين.

مخاطر السوق

وتشمل هذه المخاطر التقلبات في حركة الأسواق المالية بسبب عدم السيطرة على أسعار السلع، بجانب تباين أسعار الأسهم والفائدة، والتغير المستمر في أسعار العملات والصرف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أن تفقد الأنشطة والاستثمارات قيمتها، فتغير أسعار الفائدة والعملات سيؤدي إلى زيادة التكاليف والفوائد التي يتعين سدادها للبنك.

كما أن هناك عدة مخاطر تخص السلع الأساسية والمواد الخام، وهي دائما ما تواجه الشركات التي تعتمد في أنشطتها على إنتاج أو معالجة السلع والمواد الخام، وذلك بسبب التباين في أسعار هذه المواد، وهو ما يحدث لمصنعي السيارات على سبيل المثال.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من من السلع يتحكم في سعرها عنصر الصرف الأجنبي مثل الذهب والنفط.

انواع المخاطر المالية

مخاطر السيولة المالية

وهو يعني العجز عن توفير السيولة المالية اللازمة لسداد الديون المستحقة، أو توفير المال اللازم لتغطية التكاليف، وقد يكون نتيجة حالة ركود السوق المالي، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بالاستثمارات، ولذلك يتم بيعها بمقابل أقل من قيمته الحقيقية، أي أنه يعني عدم القدرة على الحصول على مشترين بسبب نقص السيولة في السوق، مثل بيع السلع والأوراق المالية أو عقارات بسعر أقل من قيمتها.

مخاطر التشغيل

وهي تعني الخسائر المالية الناتجة عن العنصر البشري مثل العاملين والموظفين، وقد تكون أيضًا بسبب بعض الأخطاء التقنية أو المهنية أو قصور في الأنظمة الرقمية، أو تلف أحد الأصول المهمة وهو ما يؤثر بالسلب على **رأس المال** والمركز المالي للمؤسسة، أو بعض العوامل الخارجية الأخرى، مثل أخطاء الطباعة على سبيل المثال.

مخاطر الأعمال

وهو نوع من الأساليب التي تقوم به المؤسسات نفسها من أجل زيادة الأرباح، مثل تحمل تكاليف عالية من أجل الترويج والتسويق لمنتج أو خدمة جديدة.

مخاطر الائتمان

وهي تعني عجز طرف ما عن سداد الدين والمدفوعات، أو الوفاء ببعض الالتزامات المستحقة المنصوص عليها في العقد المبرم بين الطرفين، وهو مما يؤدي إلى خسائر مالية.

استراتيجيات التحوط وادارة المخاطر المرتبطه بالعملات والتقلبات السوقية

استراتيجيات التحوط هي تقنيات تُستخدم لحماية المؤسسة من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار، العملات، أو أسعار الفائدة، عن طريق اتخاذ مراكز مالية تعاكس المراكز الأصلية. تهدف استراتيجيات التحوط إلى تقليل التأثير السلبي على المؤسسة في حالة حدوث تقلبات غير متوقعة في الأسواق.

التحوط بالعملات

المؤسسات التي تعمل في أسواق متعددة أو تجري معاملات دولية قد تواجه مخاطر مرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. من خلال استخدام **عقود الخيارات والعقود الآجلة** للعملات، يمكن تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. على سبيل المثال، إذا كان لدى مؤسسة مبيعات كبيرة في بلد معين، يمكنها استخدام عقد آجل للعملة لتثبيت سعر الصرف وتجنب الخسائر المحتملة نتيجة لتقلبات غير متوقعة في العملة.

التحوط ضد تقلبات السوق

يشمل ذلك استخدام أدوات مالية مثل **العقود المستقبلية والخيارات** لتحمي المؤسسة من تقلبات الأسواق المالية. إذا كانت المؤسسة تتعرض لتقلبات في أسعار السلع أو الأسهم، يمكنها استخدام هذه الأدوات للحد من المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات الأسعار. على سبيل المثال، يمكن لشركة تصدير تستخدم السلع الأساسية كجزء من إنتاجها، مثل النفط، أن تستخدم عقود الخيارات لتحوط من تقلبات الأسعار العالمية للنفط.

استراتيجيات التحوط وادارة المخاطر المرتبطه بالعملات والتقلبات السوقية

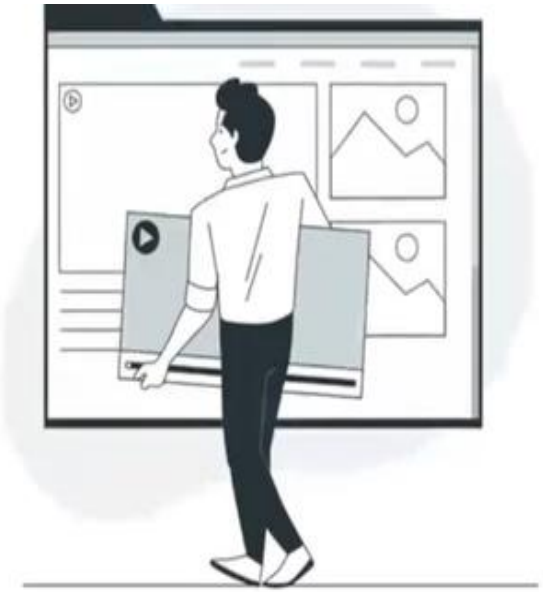

التحوط من مخاطر الفائدة

يتم ذلك باستخدام **العقود الآجلة والفائدة أو مقايضات الفائدة** لحماية المؤسسة من التغيرات في أسعار الفائدة التي قد تؤثر على تكلفة الاقتراض أو العوائد على الاستثمارات. يساهم التحوط ضد الفائدة في ضمان استقرار التكاليف المالية، خاصة في بيئات الأسواق ذات التقلبات العالية في معدلات الفائدة.

التحوط عبر التنويع

يمكن للمؤسسة أن تتجنب تركيز المخاطر في استثمار واحد من خلال التنويع بين فئات مختلفة من الأصول أو الأسواق. يتيح التنويع للمؤسسة التخفيف من تأثير التقلبات الكبيرة في فئة واحدة من الأصول على الأداء العام للمؤسسة.

التمويل طويل الاجل

التمويل طويل الأجل هو عملية جمع رأس المال اللازم للمؤسسة لفترة زمنية طويلة، عادة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات أو أكثر. يهدف هذا النوع من التمويل إلى تلبية احتياجات المؤسسات للنمو والتوسع، سواء كان ذلك من خلال استثمارات في مشاريع جديدة، أو شراء أصول ثابتة، أو تمويل عمليات مستمرة. يتضمن التمويل طويل الأجل عادةً البحث عن مصادر تمويل قادرة على توفير رأس المال لفترة طويلة نسبياً دون الحاجة إلى سداد فوري.

التمويل طويل الاجل

ما أنواع الاستثمارات طويلة الأجل؟

- **الأسهم العادية**: تتيح للمستثمرين المشاركة في أرباح الشركة والنمو على المدى الطويل.
- **الأسهم الممتازة**: تمنح عائد ثابت مع بعض الحقوق المميزة مقارنة بالأسهم العادية.
- السندات الحكومية: تعتبر أكثر أماناً لأنها مدعومة من الحكومة.
- سندات الشركات: تقدم عادةً عوائد أعلى مقارنة بالسندات الحكومية ولكنها تحمل مخاطرة أعلى.
- العقارات السكنية: شراء منازل أو شقق للاستخدام الشخصي أو التأجير.
- العقارات التجارية: شراء مبانٍ تجارية مثل المكاتب أو المحلات.
- الصناديق الاستثمارية: صناديق الاستثمار المشتركة: تجمع الأموال من العديد من المستثمرين للاستثمار في محفظة متنوعة من الأسهم و**السندات**.
- شراء أسهم شركات التكنولوجيا الناشئة أو الشركات الكبيرة في هذا القطاع والاحتفاظ بها لفترة طويلة، حيث يتوقع أن يكون لها نمو واضح في المستقبل.
- شراء أسهم شركات توليد الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والهيدرو والاحتفاظ بها للاستفادة من زيادة الطلب على الطاقة المتجددة.
- صناديق الاستثمار العقاري (REITs): الاستثمار في شركات تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل.
- المعادن الثمينة: الذهب والفضة تعتبر استثمارات جيدة كملاذ آمن في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي.

التمويل طويل الاجل

ما منافع ومزايا الاستثمار طويل الأجل؟

- تتيح الاستثمارات طويلة الأجل إمكانية تحقيق نمو كبير في رأس المال مع مرور الوقت.
- العديد من الشركات تدفع أرباحًا دورية لمساهميها، مما يمكن أن يكون مصدر دخل ثابت، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي على المدى البعيد.
- تكون الاستثمارات طويلة الأجل مؤهلة لضرائب أقل مقارنة بالاستثمارات قصيرة الأجل.
- توزيع الاستثمارات على مدى طويل يساعد في تقليل تأثير التقلبات السوقية القصيرة الأجل.
- الفائدة المركبة على الاستثمارات تزيد من قيمة الاستثمار مع مرور الوقت بشكل ملحوظ.
- تتيح الاستثمارات طويلة الأجل إمكانية التخطيط المالي الجيد لتحقيق الأهداف المالية المستقبلية مثل شراء منزل أو تمويل تعليم الأبناء.

التمويل طويل الاجل

الأسهم

الأسهم العادية

تمثل ملكية في الشركة، ومنح حقوق التصويت لحملة الأسهم، مما يعطيهم فرصة المشاركة في القرارات الاستراتيجية. كما يمكنهم الحصول على جزء من أرباح الشركة من خلال توزيع الأرباح. يعتبر إصدار الأسهم من أساليب التمويل طويلة الأجل الأكثر شيوعاً، حيث يتيح للمؤسسة زيادة رأس مالها دون تحمل عبء سداد الفوائد أو رأس المال.

الأسهم الممتازة

تعطي لحاملها أولوية في توزيع الأرباح مقارنة بحملة الأسهم العادية، ولكنها غالباً لا تمنحهم حقوق التصويت. هي خيار شائع للشركات التي تحتاج إلى رأسمال طويل الأجل ولكن دون رغبة في تقليل حقوق التصويت الحالية.

التمويل طويل الاجل

السندات

السندات

هي أدوات دين تصدرها الشركات أو الحكومات لجمع الأموال، حيث يلتزم المصدر بسداد المبلغ الأساسي للمستثمر في تاريخ مستقبلي محدد، بالإضافة إلى دفع فائدة دورية (الكوبون). السندات توفر تمويلاً طويل الأجل للمؤسسات دون الحاجة إلى التنازل عن حصص ملكية في الشركة.

مثال عملي

إذا كانت شركة ترغب في تطوير مصنع جديد، يمكنها إصدار سندات لجمع الأموال، على أن تدفع فائدة سنوية للمستثمرين حتى حلول تاريخ استحقاق السندات. توفر السندات مزايا للمستثمرين حيث يمكنهم الحصول على دخل ثابت من خلال الفوائد، بينما توفر للمؤسسة تمويلاً لا يترتب عليه نقل ملكية.

تحليل تكلفة راس المال

تحليل تكلفة رأس المال هو عملية تحديد تكلفة الحصول على رأس المال، سواء كان عن طريق الأسهم أو السندات، ويُعتبر من الأدوات الأساسية التي تساعد الشركات في اتخاذ قرارات التمويل المناسبة. يشمل ذلك تحديد تكلفة كل مصدر تمويل بناءً على أسعار الفائدة، تقسيم الأرباح، أو توزيعات الأرباح المتوقعة.

تكلفة الأسهم

هي العوائد التي يتوقعها المستثمرون من خلال الاستثمار في أسهم الشركة، وتشمل الأرباح المحققة من زيادة سعر السهم وتوزيع الأرباح. تكلفة الأسهم يمكن أن تكون مرتفعة نظراً لأن الشركة لا تلتزم بدفع فائدة ثابتة للمستثمرين، لكنها أيضاً توفر مرونة في السداد.

تكلفة السندات

هي الفائدة المدفوعة على السندات، والتي تكون ثابتة أو متغيرة بناءً على شروط السندات. يمكن أن تكون تكلفة السندات منخفضة مقارنة بالأسهم، لأن الفائدة تعتبر مصروفاً قابلًا للخصم الضريبي، مما يساهم في تقليل التكاليف الفعلية.

تقييم الاستثمارات

تقييم الاستثمارات هو العملية التي تُستخدم لتحديد مدى جدوى مشروع أو استثمار معين. يشمل هذا التقييم استخدام أدوات وطرق تحليل متقدمة لتحديد ما إذا كانت الاستثمارات ستساهم في تحسين الوضع المالي للمؤسسة أو تحقيق عوائد مالية مستقبلية. يتضمن التقييم في الأساس تحديد قيمة المشروع في الوقت الحاضر بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وتحليل المخاطر المحتملة.

اهمية تقييم الاستثمارات

أهمية تقييم الاستثمارات :

- **اتخاذ قرارات مستنيرة :**

يساعد تقييم الاستثمارات المستثمرين على تحديد ما إذا كان الاستثمار مجديًا اقتصاديًا قبل تخصيص الأموال .

- **تحقيق أقصى عائد :**

يتيح تقييم الاستثمارات للمستثمرين تحديد الفرص التي توفر أعلى عائد على الاستثمار، وبالتالي تعظيم أرباحهم .

يساعد تقييم الاستثمارات على تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بكل استثمار، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ تدابير لتخفيف هذه المخاطر .

- **تخصيص الموارد بكفاءة :**

من خلال تقييم الاستثمارات، يمكن للمستثمرين تحديد أفضل السبل لتخصيص مواردهم المتاحة لتحقيق أهدافهم الاستثمارية .

- **إدارة المخاطر :**

يساعد تقييم الاستثمارات على تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بكل استثمار، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ تدابير لتخفيف هذه المخاطر.

خطوات تقييم الاستثمارات

.تحديد أهداف الاستثمار :

يجب على المستثمر تحديد أهدافه بوضوح قبل البدء في عملية التقييم، سواء كانت هذه الأهداف زيادة الدخل، أو تحقيق نمو رأس المال، أو تحقيق عائد معين خلال فترة زمنية محددة .

- **.2جمع البيانات والمعلومات :**

يجب جمع معلومات حول الاستثمار المحتمل، بما في ذلك العائد المتوقع، وتكاليف الاستثمار، وفترة الاسترداد، والمخاطر المحتملة .

- **.3اختيار أدوات التقييم المناسبة :**

هناك العديد من أدوات التقييم المتاحة، مثل صافي القيمة الحالية(NPV) ، ومعدل العائد الداخلي(IRR) ، وفترة الاسترداد، ويجب اختيار الأداة المناسبة بناءً على طبيعة الاستثمار وأهداف المستثمر .

- **.4تحليل البيانات :**

يتم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام أدوات التقييم المختارة لتحديد مدى جدوى الاستثمار .

- **.5اتخاذ القرار :**

بناءً على نتائج التحليل، يتخذ المستثمر قرارًا بشأن ما إذا كان سيستثمر في المشروع أم لا .

التمويل الدولى

يعتبر موضوع التمويل الدولي من الموضوعات الجديرة بالاهتمام من قبل دول العالم في الوقت الحالي وفي إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسرعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، وأصبحت دراسة التمويل الدولي تشكل أحدى أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول، لأن عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والبشرية لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل الدولي وخصوصا الدول النامية.

إن النظرة التقليدية للتمويل هي عملية الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة.

ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج،وكذلك برزت عدة آراء حول مفهوم وتعريف التمويل

التمويل الدولى

من خلال هذه ألتعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها و ذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب ، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب، "وطالما يشمل التمويل الجانب النقدي والمالي الذي يتزامن انسياب السلع والخدمات ولذا يندرج ضمن البعد الثاني، ولأن البعد الأول يشمل الجانب السلعي للاقتصادي الدولي (1).

التمويل الدولى

العولمة

تشير إلى التوسع المتسارع في التبادل التجاري والاستثماري عبر الحدود بين البلدان. تتيح العولمة للمؤسسات الوصول إلى أسواق جديدة للمنتجات، التمويل، والأموال، مما يؤثر بشكل مباشر على قراراتها المالية.

عندما تتوسع الشركات إلى أسواق دولية، تصبح قراراتها المالية أكثر تعقيدًا نظرًا لتعدد العوامل المؤثرة، مثل الاختلافات في القوانين، السياسات الاقتصادية، وبيئة العمل. تؤثر العولمة على اختيار الشركات لأساليب التمويل (مثل القروض الدولية أو الأسهم) وكذلك على استراتيجيات الاستثمار، مما يتطلب تحليل دقيق للمخاطر المرتبطة بكل سوق.

اهمية التمويل

أهمية التمويل :

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها ، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع (1) ، ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدولي وله دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق ما يلي :

أولاً – تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان، وذلك عن طريق التمويل الدولي.

اهمية التمويل

ثانيا– توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها ما يلي :

- توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد .
- تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم(توفير السكن أو العمل).

ثالثاً– تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات..... الخ).

رابعاً– تأمين الالتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصا في حالة حصول الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية.

اهمية التمويل

أشكال التمويل، مصادر التمويل،

أشكال التمويل

هناك عدة أشكال لتمويل و التي نذكر منها: التمويل المباشر و غير المباشر:

أولاً- التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية).

أ- المؤسسات: تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة هنا تتمثل في:

اهمية التمويل

أشكال التمويل، مصادر التمويل،

* إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.
* إصدار سندات.
* الائتمان التجاري.
* التمويل الذاتي.
* تسهيلات الاعتماد...الخ

ب- الحكومـة: تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

اهمية التمويل

أشكال التمويل، مصادر التمويل،

ثانياً- التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين(1).

حيث يقوم الوسطاء الماليين الممتثلين في السوق المالية و بعض البنوك ، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ، ثم توزع هذا الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإدخار و متطلبات مصادر التمويل، و هناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التى تكون في شكل ضمانات.

ادارة النقد الاجنبى

إن النظام النقد الدولي يلعب دور حيوياً في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم في ظل العولمة، سواء كانت المتقدمة أو نامية.

ويمكن تعريف النظام النقد الدولي بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبطريقة التي تسهل عملية التبادل التجاري بين الدول العالم.

إن النظام النقد الدولي كأى نظام يجب أن تتوفر فى عناصر التالية:

ادارة النقد الاجنبى

إن النظام النقد الدولي كأي نظام يجب أن تتوفر في عناصر التالية:

- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام، وفي حالة النظام النقد الدولي فإن صندوق النقد الدولي يساعد على تسهيل عمل هذا النظام.
- وجود آلية يتم بموجبه تيسير عمل النظام، وهي الأعمال التي يمكن من خلالها تسهيل العمل التجاري.
- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام بسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية.
- توفير إجراءات يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية وتسهيل المبادلات التجارية الدولية وتسويتها وتطورها واستقرارها.

ادارة النقد الاجنبى

إدارة النقد الأجنبي تشمل التعامل مع العملة الأجنبية وتأثير تقلباتها على أداء الشركات والمشاريع التي تنشط في الأسواق العالمي

نظراً لتقلبات أسعار العملات، قد يتعين على الشركات اتخاذ استراتيجيات لتحييد المخاطر المرتبطة بتغيرات سعر الصرف بين العملات المختلفة. هذا يشمل استخدام أدوات مثل العقود الآجلة، الخيارات، والمبادلات لضمان استقرار التدفقات النقدية والتقليل من التأثيرات السلبية للتقلبات.

مثال عملي

إذا كانت شركة أمريكية تستورد مواد خام من أوروبا، فسيكون عليها التعامل مع تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو. في حالة توقعها لهبوط قيمة الدولار، قد تقرر الشركة استخدام عقد مستقبلي لشراء اليوروهات بسعر ثابت، مما يحميها من تقلبات السوق المستقبلية ويقلل من المخاطر المالية.

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات Corporate Governance

هي الإطار الذي يُنظم به إدارة الشركات والرقابة عليها، حيث تُحدد الجهات التي تتمتع بالسلطة والمساءلة، وكيفية اتخاذ القرارات بشكل عادل وفعال.

تعتبر حوكمة الشركات مجموعة من الأدوات والمبادئ التي تساعد الإدارة العليا ومجالس الإدارة على إدارة الأعمال بنجاح، مع ضمان تحقيق التوازن بين مصالح جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والموظفين والموردين والعملاء والمجتمع المحلي.

تعنى حوكمة الشركات بالكيفية والسبب اللذان يتم من أجلهما تنظيم الأمور في الشركة، حيث يتم تحدد الجهة التي تتمتع بالسلطة والمساءلة والجهات المعنية باتخاذ القرارات، وهي في جوهرها عبارة عن مجموعة أدوات تساعد الإدارة والمجلس على التصدي لمشاكل إدارة الأعمال التجارية بشكل أكثر نجاحًا.

اهداف حوكمة الشركات

حوكمة الشركات تركز على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تعزز كفاءة الشركة وسمعتها، وتضمن تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية. هذه الأهداف تشكل الأساس الذي تقوم عليه الحوكمة الفعالة، وتساهم في بناء شركات قوية ومستدامة.

تحقيق المسئولية الاجتماعية

تسعى حوكمة الشركات إلى ضمان أن تكون الشركات مسؤولة اجتماعيًا، حيث تأخذ في الاعتبار تأثير أنشطتها على المجتمع والبيئة. هذا يشمل تشجيع الشركات على المشاركة في المبادرات المجتمعية، ودعم القضايا الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحيطة. من خلال تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية، يمكن للشركات بناء سمعة إيجابية وتعزيز علاقاتها مع المجتمع.

الحد من الهدر في التكاليف

أحد الأهداف الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحسين كفاءة إدارة الموارد، مما يؤدي إلى الحد من الهدر في التكاليف التشغيلية. من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، يتم تعزيز الشفافية في الإنفاق واتخاذ القرارات المالية، مما يمنع الإسراف والفساد. هذا يساعد الشركات على تحقيق أقصى استفادة من مواردها المالية، مما يعزز الربحية والقدرة التنافسية.

اهداف حوكمة الشركات

المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية

حوكمة الشركات لا تقتصر على تحقيق الأرباح فحسب، بل تساهم أيضًا في تحقيق أهداف أوسع مثل خلق فرص عمل، ودعم الاقتصاد المحلي، وتعزيز التنمية المستدامة. من خلال تحقيق التوازن بين الربحية والأهداف الاجتماعية، يمكن للشركات أن تكون جزءًا فعالًا في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وازدهارًا.

تأسيس نظام عمل يتمتع بالشفافية

الشفافية هي أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات. تهدف الحوكمة إلى إنشاء نظام عمل شفاف، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية بشكل واضح ودوري. هذا يعزز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والعملاء، ويساهم في بناء سمعة قوية للشركة

تطوير ثقافة تنظيمية فعّالة

تعمل حوكمة الشركات على تعزيز ثقافة تنظيمية قائمة على النزاهة والمساءلة والالتزام بأخلاقيات العمل. من خلال تطوير هذه الثقافة، يتم تشجيع التعاون بين الإدارات المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة. هذا يساعد في بناء بيئة عمل إيجابية، حيث يشعر الموظفون بالانتماء والالتزام تجاه الشركة.

اهمية حوكمة الشركات

-التقليل من المشاكل إلى الحد الأدنى

في الشركات، تقوم الإدارة بتمثيل حملة الأسهم، وهو شكل من أشكال العلاقة بين الوكالات، وقد لا يعمل مجلس الإدارة دائمًا بما يخدم مصالح حملة الأسهم على أفضل وجه، وتعالج حوكمة الشركات هذه المسألة عن طريق ضمان المواءمة بين أهداف حملة الأسهم والإدارة.

2- جذب انتباه المستثمرين الجدد

وتوفر حوكمة الشركات نظامًا لممارساتٍ أفضل في مجال الأعمال التجارية، مما يضمن سير عمليات الشركة بكفاءة، كما أنه يحمي مصالح حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة، وعندما يبحث المستثمرون عن الشركات للاستثمار فيها، فإنهم يفضلون دائما الشركات التي تعتمد نظام حوكمة قوي، و بهذه الطريقة يقوم نظام بجذب مستثمرين جدد.

3- تحسين الكفاءة

تساعد حوكمة الشركات على زيادة الكفاءة التشغيلية والتنظيمية في المنظمة، فالعديد من الشركات تعاني من سوء الإدارة، مما يؤدي إلى أداء دون المتوسط، وتضع حوكمة الشركات إطارًا لكيفية إدارة الشركات لعملياتها واستخدام مواردها وابتكارها وتنفيذها لاستراتيجية المؤسسة، مما يساعد ذلك في تعزيز كفاءة عمل الشركة.

4- حماية أصحاب المصلحة

وإلى جانب الحد من المشاكل في الشركة، فإن حوكمة الشركات تحمي مصالح أصحاب المصلحة الآخرين في الشركة، ويمكن إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، و تقوم حوكمة الشركات بتقييم الصلة التي يجب أن تحافظ عليها الشركات مع أصحاب المصلحة فيها، وهذا يكفل أن تكون حقوق كل صاحب مصلحة واضحة للشركات لكي تفي بها.

مبادئ حوكمة الشركات

المسئولية الاجتماعية والقرارات المالية

المسؤولية الاجتماعية والقرارات المالية مصطلحان مرتبطان ببعضهما البعض بشكل متزايد، حيث تسعى الشركات والمؤسسات إلى دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في عملياتها المالية واتخاذ القرارات. المسؤولية الاجتماعية للشركات - تشير إلى التزام المنظمات بممارسة الأعمال بطريقة أخلاقية ومستدامة، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرها على المجتمع والبيئة. هذا يشمل جوانب مثل حماية البيئة، والممارسات الأخلاقية، والمشاركة المجتمعية، والعديد من الجوانب الأخر

المسؤولية الاجتماعية في القرارات المالية:

تشمل المسؤولية الاجتماعية في مجال التمويل دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والأخلاقية في عمليات صنع القرار المالي. هذا يعني أن الشركات تأخذ في الاعتبار ليس فقط الأرباح المحتملة، ولكن أيضًا التأثيرات الاجتماعية والبيئية لخياراتها الاستثمارية. على سبيل المثال، قد تفضل الشركة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة أو مشاريع التنمية المستدامة بدلاً من المشاريع التي قد تضر بالبيئة أو المجتمع

المسئولية الاجتماعية والقرارات المالية

أمثلة على المسؤولية الاجتماعية في القرارات المالية:

الاستثمار المسؤول :

تفضيل الاستثمارات التي تدعم التنمية المستدامة والشكات ذات الممارسات الاجتماعية والأخلاقية الجيدة .

- **إدارة المخاطر :**

دمج المخاطر الاجتماعية والبيئية في عمليات إدارة المخاطر المالية .

- **التدقيق الاجتماعي والبيئي :**

إجراء عمليات تدقيق اجتماعي وبيئي لتقييم أداء الشركة في هذه المجالات .

- **إعداد التقارير المالية :**

تضمين معلومات حول المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركة .

- **دعم المشاريع المجتمعية :**

تخصيص جزء من الموارد المالية لدعم المشاريع والبرامج التي تخدم المجتمع المحلي

اهمية المسئولية الاجتماعية والقرارات المالية

- **أهمية المسؤولية الاجتماعية في القرارات المالية :**

- **تحسين السمعة :**

تساهم المسؤولية الاجتماعية في بناء سمعة إيجابية للشركة، مما يجذب المستثمرين والعملاء والموظفين .

- **زيادة الربحية :**

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية قد تتطلب استثمارات إضافية، إلا أنها قد تؤدي إلى زيادة الربحية على المدى الطويل من خلال تعزيز الولاء للعلامة التجارية، وتحسين الكفاءة، وتقليل المخاطر .

- **الاستدامة :**

تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والموارد الطبيعية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات .

- **الامتثال القانوني :**

في العديد من الحالات، هناك قوانين ولوائح تتطلب من الشركات الالتزام ببعض الممارسات الاجتماعية والبيئية .

- **المشاركة المجتمعية :**

تساعد المسؤولية الاجتماعية في بناء علاقات إيجابية مع المجتمعات المحلية، مما يعزز التماسك الاجتماعي

التخطيط المالى الاستراتيجى

التخطيط المالي الاستراتيجي هو عملية تهدف إلى تحديد الأهداف المالية طويلة الأجل للمؤسسة ووضع خطط تفصيلية لتحقيقها، مع الأخذ في الاعتبار البيئة التنافسية والظروف الاقتصادية المتغيرة. يشمل تحليل الوضع المالي الحالي، وتحديد المخاطر والفرص، ووضع خطط للتغلب على التحديات وتحقيق النمو المستدام

أهمية التخطيط المالي الاستراتيجي:

ضمان الاستدامة المالية :

يساعد على تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، وتجنب المخاطر المالية، مما يضمن استمرارية الأعمال.

تحقيق الأهداف :

يوفر إطارًا واضحًا لتحديد الأهداف المالية القابلة للقياس، ووضع خطط مفصلة لتحقيقها.

اتخاذ قرارات مستنيرة :

يساهم في اتخاذ قرارات مالية مبنية على تحليل دقيق للبيانات المالية والظروف المحيطة.

الاستعداد للتغيرات :

يمكن المؤسسة من التكيف مع التغيرات في السوق والظروف الاقتصادية، مما يقلل من تأثيرها السلبي.

تعزيز النمو :

يساعد على تحديد فرص الاستثمار وتخصيص الموارد بكفاءة لتحقيق النمو المستدام.

التخطيط المالى الاستراتيجى دمج التكنولوجيا فى التحليل المالى

تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في التحليل المالي، حيث توفر أدوات وتقنيات متطورة تمكن المحللين من الحصول على رؤى أعمق وأكثر دقة حول الأداء المالي للشركات والمؤسسات. تساعد التكنولوجيا في تبسيط العمليات، وتسريع عملية اتخاذ القرارات، وتحسين إدارة المخاطر.
أهمية التكنولوجيا في التحليل المالي:

- **زيادة الكفاءة :**

تعمل التكنولوجيا على أتمتة العديد من العمليات الروتينية في التحليل المالي، مثل جمع البيانات وإعداد التقارير، مما يوفر الوقت والجهد للمحللين للتركيز على المهام الأكثر أهمية .

- **تحسين الدقة :**

تساعد الأدوات التكنولوجية في تحليل كميات كبيرة من البيانات بدقة عالية، مما يقلل من احتمالية الأخطاء البشرية ويوفر نتائج أكثر موثوقية .

- **تسهيل الوصول إلى المعلومات :**

توفر التكنولوجيا وصولاً سريعًا وسهلاً إلى المعلومات المالية من مصادر مختلفة، مما يتيح للمحللين الحصول على رؤى شاملة حول الأداء المالي .

- **تحليل البيانات بشكل أعمق :**

تمكن التكنولوجيا من استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحليل البيانات المالية بشكل أعمق، واكتشاف الاتجاهات والأنماط التي قد لا تكون واضحة من خلال التحليل التقليدي.

التخطيط المالى الاستراتيجى دمج التكنولوجيا فى التحليل المالى

- **تحسين إدارة المخاطر :**

تساعد التكنولوجيا في تحديد المخاطر المحتملة بشكل مبكر، وتقييم تأثيرها على الأداء المالي، وتطوير استراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر .

- **دعم اتخاذ القرارات :**

توفر التكنولوجيا أدوات تحليلية متطورة تساعد في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، بناءً على رؤى دقيقة وموثوقة.

التخطيط المالى الاستراتيجى دمج التكنولوجيا فى التحليل المالى

أمثلة على استخدام التكنولوجيا في التحليل المالي:

- **برامج التحليل المالي:**
- توفر برامج مثل "إكسل" و "تابلو" أدوات لتحليل البيانات المالية وإعداد التقارير، بينما توفر برامج أخرى متخصصة مثل "وول ستريت أوريت" و "بلومبرغ" أدوات تحليلية متقدمة.
- **الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي:**
- تستخدم هذه التقنيات لتحليل البيانات المالية الضخمة، واكتشاف الاحتيال، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.
- **التقنيات السحابية:**
- توفر التقنيات السحابية إمكانية الوصول إلى البيانات المالية والمعلومات من أي مكان وفي أي وقت، مما يسهل التعاون بين المحللين.

الخلاصة

تطوير المعرفة والمهارات المالية المتقدمة يعد أساسًا رئيسيًا لتمكين الأفراد من مواجهة التحديات المالية المتزايدة في بيئة الأعمال الحديثة. التركيز على التقنيات المتقدمة، الأدوات التحليلية، واستراتيجيات التخطيط المالي يسهم في تحسين القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على أسس علمية وتحليلية دقيقة.

القدرة على إدارة الموارد بكفاءة، تقييم الاستثمارات بفعالية، والتعامل مع المخاطر المالية بشكل استباقي هي أمور تفتح آفاقًا واسعة لتعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق الاستدامة المالية. تعزيز الفهم العميق لهذه الجوانب يساعد في تحقيق توازن بين الأهداف قصيرة الأجل والغايات طويلة الأجل، مما يسهم في استقرار واستمرارية النجاح المالي للمؤسسات.

شكرا لكم